

مقدمة

١- يؤكد معيار الأداء ٦ على أن حماية التنوع البيولوجي وحفظه – تنوع الحياة بكل صورها، بما في ذلك التنوع الوراثي والأنواع والنظام الإيكولوجي – وقدرتها على التغيير والتطور، يمثل عنصرًا أساسيًا للتنمية القابلة للاستمرار. وتشتمل مكونات التنوع البيولوجي، كما هو معلن في اتفاقية التنوع البيولوجي، على النظم الإيكولوجية والموائل والأنواع والمجموعات والجينات والجنوم التي تمثل جميعها أهمية اجتماعية واقتصادية وثقافية. كما يعكس مقياس الأداء هذا أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي لحفظ التنوع البيولوجي ودعم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة مستدامة، ويتناول في الوقت نفسه كيفية تجنب أو تخفيفه من حدة تهديدات التنوع البيولوجي الناجمة عن عمليات التشغيل الخاصة بهم، وكذا الإدارة الموارد الطبيعية المتجددة على نحو قابل للاستمرار.

الأهداف

- حماية التنوع البيولوجي وحفظه
- دعم الاستغلال والإدارة القابلة للاستمرار للموارد الطبيعية من خلال اتباع الممارسات التي تُحدث تكاملاً بين احتياجات حفظ التنوع البيولوجي وأولويات التنمية

نطاق التطبيق

٢- يتم وضع أسس تطبيق معيار الأداء هذا أثناء عملية التقييم الاجتماعي والبيئي، في حين تتم إدارة عملية تنفيذ الإجراءات اللازمة للوفاء بمتطلبات معيار الأداء هذا من خلال نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية الخاص بالمتعامل، تجدر الإشارة إلى أن متطلبات نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية موضحة في معيار الأداء ١.

٣- وعلى أساس تقييم المخاطر والآثار ومدى ضعف التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية المتوفرة، يتم تطبيق متطلبات معيار الأداء هذا على جميع المشروعات الموجودة في الموائل سواء تعرضت هذه الموائل لخلل في السابق أم لا، وسواء كانت تتمتع بالحماية القانونية أم لا.

المتطلبات

حماية التنوع البيولوجي وحفظه

٤- لتجنب أو التقليل من الآثار السلبية للتنوع البيولوجي في منطقة تأثير المشروع (انظر معيار الأداء ١، الفقرة ٥)، ينبغي على المتعامل تقييم أهمية آثار المشروع على جميع مستويات التنوع البيولوجي كجزء لا يتجزأ عن عملية التقييم الاجتماعي والبيئي؛ حيث يجب أن يراعي التقييم القيم المتباينة المقترنة بالتنوع البيولوجي والخاصة بفئة معينة من أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تحديد آثار ذلك على خدمات النظام الإيكولوجي. كما ينبغي أن يركز التقييم على التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي والتي تشتمل على تدمير الموائل والأنواع الغريبة الغازية. وعند تطبيق متطلبات الفقرة ٩ أو ١٠ أو ١١، لا بد للمتعامل من الاستعانة بالخبراء الخارجيين المؤهلين وذوي الخبرات لدعم إجراء هذا التقييم.

الموائل

٥- يعتبر تدمير الموائل بمثابة الخطر الرئيسي الذي يهدد استمرار التنوع البيولوجي. ويمكن تقسيم الموائل إلى الموائل الطبيعية (التي تتمثل في مناطق الأراضي والمياه وتنشأ فيها المجتمعات البيولوجية على نحو ضخم بواسطة أنواع النباتات والحيوانات المحلية ولم يؤد النشاط البشري إلى التعديل في الوظائف الإيكولوجية الرئيسية للمنطقة بشكل أساسي) والموائل المعدلة (التي شهدت تعديلاً واضحاً للموائل الطبيعية تزامن مع إدخال أنواع غريبة من النباتات والحيوانات، كما هو الحال في المناطق الزراعية). ويمكن أن يدعم كلٌّ من نوعي الموائل التنوع البيولوجي المهم في جميع المستويات، بما في ذلك الأنواع المستوطنة أو المهددة.

الموائل المعدلة

٦- وفي مناطق الموائل المعدلة، ينبغي على المتعامل إبداء الاهتمام الكامل للتقليل من أي تحول أو إضعاف لهذه الموائل وأن يحدد بناءً على نطاق المشروع الفرص المتاحة لتطوير الموائل وحماية التنوع البيولوجي واستمراره كجزء من العمليات الخاصة به.

الموائل الطبيعية

٧- في مناطق الموائل الطبيعية، يلتزم المتعامل بالألا يحول أو يضعف من هذه الموائل الطبيعية¹ ما لم تتوفر الشروط التالية:

- عدم وجود بدائل ممكنة للتنفيذ اقتصاديًا وفنيًا
- زيادة المزايا العامة للمشروع على النفقات بما في ذلك المزايا الخاصة بالبيئة والتنوع البيولوجي
- التخفيف من حدة أي تحويل أو إضعاف بالصورة المناسبة

٨- يجب تصميم إجراءات التخفيف بحيث تتجنب تكبد خسارة كبيرة في التنوع البيولوجي قدر الإمكان، وقد تتضمن مزيجًا من الإجراءات، على سبيل المثال:

- استعادة حالة الموائل بعد العمليات
- التعويض عن الخسائر من خلال إنشاء منطقة (مناطق) متوافقة بيئيًا في مكان آخر للحفاظ على التنوع البيولوجي²
- تعويض مستخدمي التنوع البيولوجي المباشرين

الموائل الحرجة

٩- تمثل الموائل الحرجة فئة فرعية من الموائل الطبيعية والمعدلة والتي تستحق عناية خاصة. وتتضمن هذه الفئة من الموائل المناطق التي تتسم بقيم تنوع بيولوجي عالية³، بما في ذلك الموائل المطلوبة لبقاء الأنواع المهددة بشدة والأنواع المهددة⁴ والمناطق ذات الأهمية الخاصة للأنواع المهاجرة أو ذات النطاق المحدود والمناطق ذات التجمعات الفريدة والمرتبطة بعمليات التطور الرئيسية أو توفر الخدمات الأساسية للنظام الإيكولوجي والمناطق ذات التنوع البيولوجي ذي الأهمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية للمجتمعات المحلية.

١٠- في مناطق الموائل الحرجة، يتعهد المتعامل بعدم تنفيذ أي أنشطة خاصة بالمشروعات إلا بعد الوفاء بالمتطلبات الآتية:

- عدم وجود أي آثار سلبية قابلة للقياس على قدرة الموائل الحرجة في دعم عدد السكان المحدد من الأنواع الموصوفة في الفقرة ٩ أو وظائف الموائل الحرجة الموصحة في الفقرة ٩.
- عدم وجود أي انخفاض في عدد الأنواع المعروفة المعرضة للانقراض بدرجة كبيرة أو المعرضة للانقراض بدرجة عادية⁵
- تخفيف أي آثار أقل بما يتفق مع الفقرة ٨

المناطق المحمية قانونيًا

١١- في حالة وقوع مشروع ضمن منطقة محمية قانونيًا⁶، يلتزم المتعامل باستيفاء، بالإضافة إلى المتطلبات واجبة التطبيق في الفقرة ١٠ أعلاه، المتطلبات التالية:

- العمل بطريقة تتوافق مع خطط إدارة المنطقة المحمية قانونيًا

¹ يشير مصطلح التحويل أو الإضعاف إلى: (i) القضاء أو الإضعاف التام لسلامة الموائل الحرجة أو الموائل الأخرى نتيجة تغير كبير وطويل المدى في استخدام الأرض أو المياه؛ أو (ii) تعديل الموائل الذي يؤدي إلى تقليل قدرة هذه الموائل على حفظ السكان الصالحين من الأنواع المحلية بشكل كبير.

² سيحترم العميل الاستخدام الجاري لمثل هذا التنوع البيولوجي بواسطة مجتمعات الشعوب الأصلية أو التقليدية.

³ مثل المناطق التي تفي بمعايير تصنيف الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة (IUCN).

⁴ وفقًا لتعريف القائمة الحمراء للحيوانات المهددة بالانقراض والصادرة عن الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة أو وفقًا لما هو معرف في أي تشريع وطني.

⁵ وفقًا لتعريف القائمة الحمراء للحيوانات المهددة بالانقراض والصادرة عن الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة أو وفقًا لما هو معرف في أي تشريع وطني.

⁶ يمكن أن تخضع المنطقة للحماية القانونية للعديد من الأغراض. و

- استشارة القائمين على رعاية المناطق المحمية ومديريها والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الأساسيين في المشروع المقترح
- تنفيذ البرامج الإضافية وفقاً لما هو مناسب بهدف نشر أهداف حفظ المنطقة المحمية وتحسينها

الأنواع الغريبة الغازية

١٢ - يمكن أن يصبح الاستقدام المتعمد أو العرضي لأنواع النباتات والحيوانات الغريبة أو غير المحلية (في المناطق التي لا توجد بها في الظروف العادية) تهديداً كبيراً للتنوع البيولوجي لأن بعض هذه الأنواع الغريبة قد تتحول إلى نوع غاز ينتشر بسرعة ويتغلب على الأنواع المحلية.

١٣ - على المتعامل أن يتجنب استقدام الأنواع الغريبة الجديدة (غير الموجودة في الوقت الحالي في دولة المشروع أو منطقتها) إلا إذا تم ذلك وفقاً لإطار العمل التنظيمي الحالي لمثل هذه الاستقدامات أو إذا كان إطار العمل هذا موجوداً بالفعل أو يخضع لتقييم المخاطر (كجزء من التقييمات المستمرة للأثر الاجتماعي والبيئي للمشروع) لتحديد احتمالات السلوك العدواني. كما يلتزم المتعامل بعدم الإقدام عن عمد على استقدام أي أنواع غريبة تتسم بسلوكيات عدوانية ذات مخاطر عالية أو أي أنواع وخيلة معروفة، ويلتزم أيضاً بالعمل الدائب على منع الاستقدام العرضي أو غير المتعمد.

إدارة الموارد الطبيعية المتجددة واستخدامها

١٤ - يلتزم العميل بإدارة جميع الموارد الطبيعية المتجددة على نحو قابل للاستمرار،⁷ وعليه أيضاً، كلما أمكن، أن يثبت نجاح الإدارة القابلة للاستمرار للموارد من خلال نظام إصدار شهادات ملائم ومستقل.⁸

١٥ - وتعتبر الغابات والأنظمة المائية على وجه الخصوص من المصادر الرئيسية للموارد الطبيعية ويلزم إدارتها كما هو محدد أدناه.

الغابات الطبيعية وغابات المزارع

١٦ - يتعهد المتعاملون المشتركون في قطع أشجار الغابات الطبيعية أو تطوير المزارع بالألا يسببوا أي تحول أو إضعاف للموائل الحرجية. ويلتزم المتعامل، حيثما أمكن، قطع أراضي لا تحتوي على غابات أو قطع تم تحويلها بالفعل لإقامة المزارع (عدا الأراضي التي تم تحويلها تمهيداً لإقامة المشروع). بالإضافة إلى ذلك، يتأكد المتعامل من أن كل الغابات الطبيعية والمزارع التي تخضع لإدارتهم معتمدة بشكل مستقل وتتوافق ومعايير الأداء والتي تتماشى مع المبادئ المقبولة دولياً والمعايير الخاصة بإدارة الغابات على نحو قابل للاستمرار؛⁹ حيث يحدد التقييم المسبق عدم توافق العملية مع المتطلبات الخاصة بنظام التصديق الخاص بالغابات المستقلة، ويلتزم المتعامل بالعمل على تطوير خطة متعددة المراحل محددة بوقت معين للحصول على مثل هذه الشهادة.

الأنظمة النهرية والبحرية

١٧ - على العاملين القائمين على عمليات إنتاج الأسماك وجمعها أو الأنواع المائية الأخرى إثبات أن أنشطتهم تتم على نحو قابل للاستمرار، وذلك عن طريق تطبيق نظام معترف به دولياً لإصدار الشهادات على نحو مستقل، إذا كان ذلك متاحاً، أو من خلال الدراسات المناسبة التي تتم في ضوء عملية التقييم الاجتماعي والبيئي.

⁷ يشير مصطلح إدارة الموارد المستدامة إلى إدارة استخدام الموارد وتنميتها وحمايتها بطريقة أو بمعدل يتيح للأفراد والمجتمعات، بما في ذلك الشعوب الأصلية، إمكانية توفير الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحالية مع المحافظة على استدامة هذه الموارد للوفاء بالاحتياجات المعقولة المتوقعة للأجيال المستقبلية وحماية القدرة على دعم الحياة الخاصة بالأنظمة الإيكولوجية للهواء والماء والتربة.

⁸ يتصف نظام إصدار الشهادات المناسب بأنه مستقل ومرشد للنفقات وقائم على مقاييس الأداء الموضوعية القابلة للقياس وأنه مطور عبر التشاور مع الفئة المعنية من أصحاب المصلحة، مثل الأفراد والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل المستهلك والمنتج ومصالح حفظ الطبيعة. يتمتع مثل هذا النظام بإجراءات اتخاذ قرارات تتسم بروح الإنصاف والشفافية والاستقلالية وتجنب تعارض المصالح.

⁹ انظر الهامش 7